المملكة المغربية
جامعة القاضي عياض
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ببني ملال

مجلة كلية الآداب
بني ملال

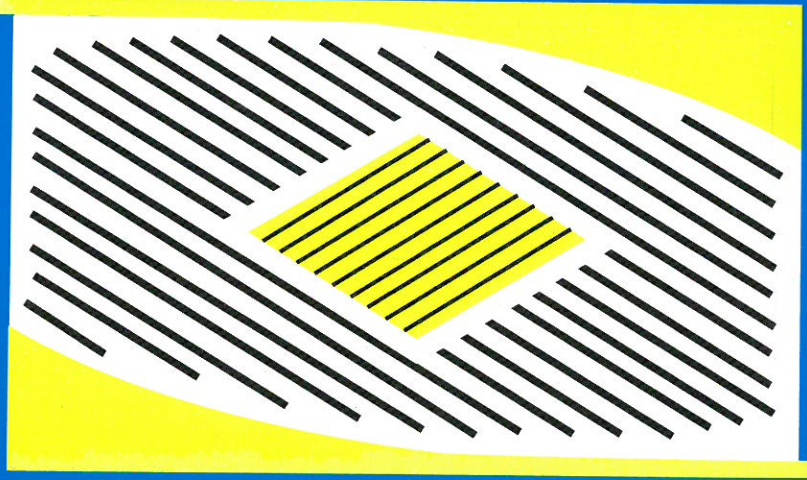

2003

العدد 6

Royaume du Maroc
Université Cadi Ayyad
Revue de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines
BENI MELLAL

Revue
DE LA FACULTE DES LETTRES
BENI MELLAL

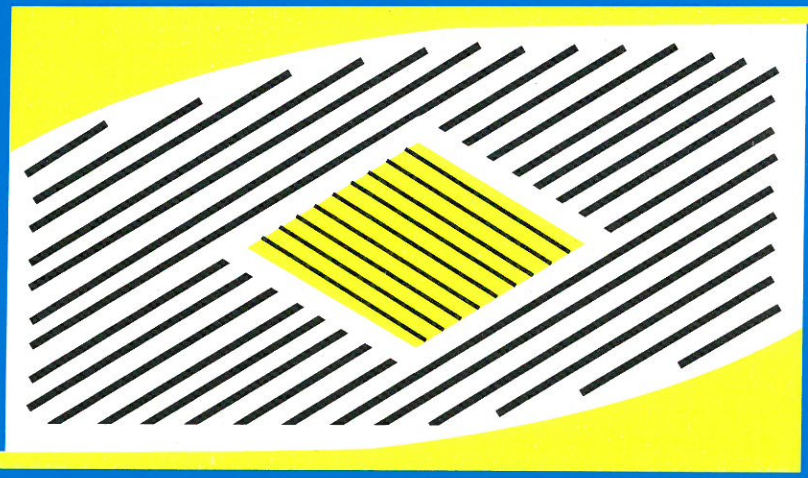

Numéro 6 2003

المملكة المغربية

◆ ◆ ◆

جامعة القاضي عياض

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال

تصدر مرة في السنة

◆ ◆ ◆

المدير المسؤول : د. أحمد العلوي (عميد الكلية)

رئيس التحرير : د. بناصر وسكوم (نائب العميد)

هيئة التحرير

- ذ. عز الدين نزهي
- ذ. مولاي مصطفى مماوي
- ذ. محمد أزهري
- ذ. عمر مديحي
- ذ. محمد حواش
- ذ. عبد الفتاح أبو العز
- ذ. سعيد شبار

الطبع

فتيحة البوشيخي

التصحيح والتحيين والمساعدة التقنية

- د. بناصر وسكوم
- ذ. كوثر المومني

العنوان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أولاد حمدان، ص. ب: 524

الهاتف: 81 46 48 023

الفاكس : 72 17 48 023 / 69 17 48 023

بني ملال

الإيداع القانوني رقم 1995/39

مطبعة المعارف الجديدة - الرباط -

الفهرس

أحمد العلوي :

تقديم نص تاريخي للأستاذ مولاي الطيب العلوي 7

محمد بلحسن :

نظام الغزو الفرنسي في الأطلس المتوسط، زيان نموذجا (1914-1921) 27

عبد الرحمان اليوبي :

الاقتصاد والدولة في الممالك الهلينسية : مصر البلطمية نموذجا 43

عبد العزيز أكرير :

الحمامات الرومانية بالمغرب الكبير 63

محمد العروصي :

البحرية المغربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر 81

محمد العاملي :

رحلة ابن فضلان إلى بلاد الترك والصقالية والروس والخزر 101

سعاد بلحسين :

الحضور المرابطي في السودان الغربي بين المصادر المكتوبة والرواية الشفوية 115

عبد المجيد بهيني :

الاستراتيجيات العسكرية زمن الحروب الصليبية : الوسائل المادية الملموسة 127

عبد العزيز الضعيفي :

قراءة في كتاب « معركة لهري (13 نونبر 1914) صفحات من الجهاد الوطني » لمؤلفه د. محمد بلحسن 139

الفقيه الإدريسي :

السياسة الجبائية في العهد السعدي : رصد لحصيلة آثارها العامة 157

الحسين أقيوح :

الاستراتيجية العسكرية للحماية الفرنسية بالجنوب المغربي 181

مولاي رشيد مصطفى :

رحلتا أودوكس دي سزيك 199

محمد ميوسي :
التنمية والإشكالية السكانية 205
مراد موهوب :
وضع البنية التطريزية وعلاقتها بمستويات تكوين الملفوظ 213
محمد أزهري : التداخل المصطلحي بين علوم الحديث وعلوم اللغة
227
العربي الذهبي :
المتخيل في الخطاب الإشهاري التلفزي بالمغرب 241
خالد وزاني :
أصحاب اللفظ وأصحاب المعنى، أزمة عقل أم أزمة منهج 251
إدريس ميموني :
علم أصول الفقه بين الأصول الكلامية والأصول اللغوية 263

تقارير :

لطيفة حليم
قراءة : خالتي موزة (قصة قصيرة) 281
يحيى الخالقي :
الأنظمة الهيدرلوجية الكارستية للهضاب الجنوبية الغربية للأطلس المتوسط : دراسة هيدرلوجية وهيدركيماوية (عين اللوح - الحمام - أجدير - عيون أم الربيع) 283
يحيى الخالقي :
عبد اللطيف حافض :
تقرير عن الملتقى الوطني للجيومورفلوجيين المغاربة حول : الماء والتنمية المستديمة بحوض نهر أم الربيع 299

البشير التزنيتي :
كلمة تأبين ووفاء في حق المرحوم الأستاذ عبد السلام السليماني 303

التداخل المصطلحي
بين علوم الحديث وعلوم اللغة*

ذ. محمد أزهري
كلية الآداب ـ بني ملال

بسم الله الرحمان الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته الكرام الطيبين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

«سبحانك لا علْمَ لنا إلا ما علَّمْتَنَا. إنك أنتَ العليم الحكيم»

(سورة البقرة: 31)

«وعلْمُ الحديث واللغة أخوان يجريان من واد واحد»

(السيوطي: المزهر: 312/2)

أما بعد، فقد نص بعض علمائنا القدامى على أن كل روض من رياض المعارف والعلوم له مصطلحاته الخاصة به. وهي التي تشكل المفاتيح التي يتأتى بواسطتها سبر أغوار كل علم. قال ابن سنان الخفاجي (ت: 466 هـ): «إن الإنسان إذا خاض في علْم، وتكَلَّم في صناعة، وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم، وكلام أصحاب تلك الصناعة»[1].

وقريب من هذا ما عبر عنه التهانوي (ت: 1158 هـ) في مقدمة كشافه حين قال: «إن لكل علْم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يُعْلَم بذلك لا يتيسَّر للشارع فيه

* بحث قُدم ونوقش بالندوة الدولية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير (جامعة ابن زهر)، بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحية بفاس، في موضوع «**التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم**»، أيام: 09 ـ 11 مارس 1999، برحاب الكلية بأكادير.

1) سر الفصاحة: 195.

الاهتداء إليه سبيلا، وإلى انفهامه دليلا »[2].

إذا سلمنا بهذا الأمر ـ أي بأن لكل علم اصطلاحاته الخاصة به ـ فهل يمكننا الحديث عن تداخل مصطلحي بين العلوم؟

إن هذا ما حاولت الإجابة عنه هذه الندوة المباركة. وسيحاول هذا البحث أن يركز على موضوع: « التداخل المصطلحي بين علوم الحديث وعلوم اللغة »، وذلك من خلال النقط التالية:

1ـ تعريف التداخل.

2 ـ نظرة عن التداخل المصطلحي بين علوم الحديث وعلوم اللغة.

3 ـ مظاهر التداخل المصطلحي بينها.

ـ خاتمة.

1. تعريف التداخل

قال ابن منظور (ت: 711 هـ) في اللسان: « تداخُل الأمور: تشَابُهُهَا، والتباسُهَا، ودخول بعضها في بعض »[3]. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن التداخل يقتضي ثلاثة أمور هي: التشابه أولا، والالتباس ثانيا، ودخول بعض الأمور في بعض ثالثا.

وسنتبنى هذا التعريف في هذا البحث، ونطبقه على التداخل المصطلحي بين العلوم المدروسة، معتبرين تلك الأمور الثلاثة مظاهر للتداخل المصطلحي.

2. نظرة عن التداخل المصطلحي بين علوم الحديث وعلوم اللغة

إذا شئنا تصنيف المصطلحات الخاصة بهذه العلوم، فإننا لن نخرج عن هذا التصنيف:

---

2) كشاف اصطلاحات الفنون: 1/1.

3) لسان العرب / دخل.

أ ـ مصطلحات مشتركة بين علوم الحديث وعلوم اللغة.

ب ـ مصطلحات انفردت بها علوم الحديث.

ج ـ مصطلحات انفردت بها علوم اللغة.

لا يمكننا ـ انطلاقا من هذا التصنيف ـ الحديث عن تداخل مصطلحي إلا من خلال مصطلحات الصنف «أ». ويتضح ذلك أكثر من خلال الرسم التالي:

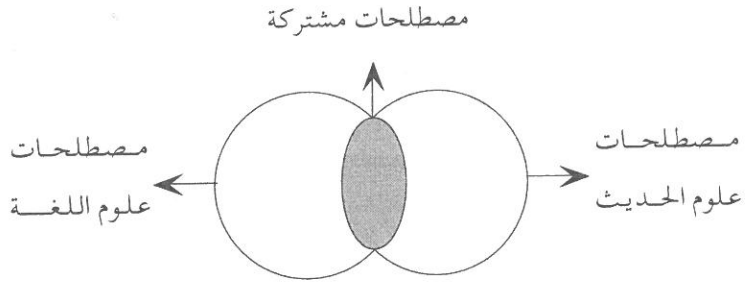

ومع ذلك يبقى هذا الرسم تقريبيا، لا يعكس ـ حقا ـ حجم المصطلحات المشتركة بين العلمين. إذ قد يتسع أو يضيق، أكثر أو أقل، مما هو مبين في الرسم. ولن يحسم هذا الأمر إلا بالقيام بإحصاء شامل للمصطلحات الخاصة بهذه العلوم كلها، إذ الإحصاء الدقيق[4] هو أول خطوة في منهج الدراسة المصطلحية.

3. مظاهر التداخل المصطلحي بين علوم الحديث وعلوم اللغة.

3. 1. التشابه:

يشكل التشابه أول مظهر من مظاهر التداخل المصطلحي. ويمكننا تلمس بعض أوجهه من خلال سرد بعض المباحث الواردة في كتاب المزهر للسيوطي، ذلك أننا إذا دققنا النظر في الأنواع الثمانية الراجعة إلى اللغة من حيث الإسناد نجد ما يلي:

---

4) انظر تفاصيل ذلك في كتاب أستاذنا الدكتور الشاهد البوشيخي: «مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتَّبَيُّن للجاحظ»: 15 ـ 16.

« النوع الأول : معرفة الصحيح الثابت .

الثاني : معرفة ما رُوِيَ من اللغة ولم يصح ولم يثبت .

الثالث : معرفة المتواتر والآحاد .

الرابع : معرفة المرسَل والمنقطِع .

الخامس : معرفة الأفراد .

السادس : معرفة من تُقَبل روايته ومن تُرَدّ .

السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمُّل .

الثامن : معرفة المصنوع، وهو الموضوع، ويذكر فيه المُدْرَج والمسروق »[5] .

وإذا أضفنا مباحث أخرى، كـ « الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء »[6] و« السادس والأربعين : معرفة المؤتلف والمختلف » . [7] تبين لنا وجود مجموعة من المصطلحات المستعملة في علوم الحديث أيضا كالصحيح، والرواية، والمتواتر، والآحاد، والمرسل، والمنقطع، والإفراد، وطرق الأخذ والتحمل، والطبقات، والحفّاظ، والثقات، والضعفاء، وما إلى ذلك . . .

فهذا ينم عن وجود تشابه بين مباحث العلمين، وكذا بين مصطلحاتهما إذ التداخل بين العلوم، يقود حتما إلى تداخل مصطلحاتها . وقد يكون ذلك التداخل راجعا إلى اهتمامات نفس العالم . فالسيوطي مثلا ترك عدة مؤلفات سواء في علوم الحديث[8] أو علوم اللغة[9] .

---

5) المزهر : 2/1 .

6) نفسه : 4/1 .

7) نفسه : 4/1 .

8) نذكر منها على سبيل المثال :
- تدريب الراوي شرح تقريب النووي
- طبقات الحفاظ
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة
- نظم الدرر في علم الأثر (ألفية السيوطي في علم الحديث) . . .

9) نذكر منها مثلا :
- الاقتراح في أصول النحو
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
- شرح شواهد المغني
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها (. . .) .

وهذا التشابه له عدة أوجه: فقد يكون تاما، أو جزئيا، أو شبه تام.

3. 1. 1. التشابه التام

ونقصد به أن المصطلح المستعمل في العلمين معا، يكون متشابها من زاويتين: زاوية التلفظ، وزاوية الدلالة. ونمثل له بما يلي: عندما تحدث السيوطي (ت: 911 هـ) في المبحث المخصص لمعرفة آداب اللغوي، قال في فصل الحافظ: «فإذا بلغ الرتبة المطلوبة صار يُدعَى **الحافظ**، كما أن مَن بلغ الرتبة العليا من الحديث يسمى **الحافظ**. وعلم الحديث واللغة أخوان يجريان من واد واحد»[10].

فهذه القولة تبين لنا مدى التشابه الموجود بين علم اللغة وعلم الحديث لدرجة جعلت السيوطي يقول: إنهما «أخوان يجريان من واد واحد[10].

3. 1. 2. التشابه الجزئي

ونقصد به وجود تشابه في المصطلح على مستوى اللفظ، دون الدلالة، أي أن المصطلح واحد، لكن دلالته تختلف من علم إلى علم. ونمثل لذلك بمصطلح «**الضعيف**» مثلا:

- فإن دلالته في علم الحديث، هي كما قال ابن الصلاح (ت: 643 هـ): «كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحَسَن... فهو **ضعيف**»[11].

- في حين أن دلالته في علم اللغة جاءت مختلفة عما سبق. قال السيوطي: «**الضعيف**: ما انحطَّ عن درجة الفصيح»[12].

---

10) المزهر: 312/2.

11) مقدمة ابن الصلاح: 188.

12) المزهر: 214/1.

3 . 1 . 3 . التشابه شبه التام

ونقصد به أن المصطلح المتّحد على مستوى اللفظ، قد يوهمنا تحديد دلالته بأنه يعني نفس الشيء في العلمين معا، فيظن بأننا بإزاء التشابه التام؛ إلا أننا إذا أمعنّا النظر في التعريفات ودقّقْنا فيها مليّا سيتبيّن لنا وجود عناصر في التعريف، لها دلالات مرتبطة بخصوصية كل علم، وهو ما يساعد على إعطاء إيضاحات تميز دلالة المصطلح بحسب طبيعة العلم الذي وظف فيه ذلك المصطلح، وبذلك ستختلف دلالته من علم إلى آخر، وإن كان ظاهر التعريف يوحي بإفادة نفس الدلالة. ولهذا الاعتبار سميناه تشابها شبه تام.

وهذا النوع من التشابه، هو الذي قد يؤدي إلى اللبس. وهو ما سنعرض له في المظهر الموالي:

3 . 2 . الالتباس

قال أحمد بن فارس (ت: 395 هـ): «اللاَّمُ والبَاءُ والسِّينُ أصلٌ صحيحٌ واحد يدل على مُخَالَطَة ومُدَاخَلَة»[13]. وجاء في اللسان: «اللبْس واللبَس: اختلاط الأمر. لبَسَ عليه الأمرَ يَلْبسُه لَبْساً فَالْتَبَسَ، إذا خَلَطَهُ عليه حتى لا يعْرِف جهته والْتَبَسَ عليه الأمرُ، أي اخْتَلَط واشتبه»[14].

والالتباس، باعتباره مظهرا من مظاهر التداخل المصطلحي، هو ذلك الخلط الذي يكون في دلالة المصطلح من جراء التشابه شبه التام، فعلى المستوى الظاهر يتبين أن بعض علماء اللغة وظفوا مجموعة من المصطلحات المستعملة في علوم الحديث، إلاّ أنَّ ما يُوقعنا في اللبس، أنهم ـ أحيانا ـ أعطوا لنفس المصطلح نفس الدلالة، وهذا قد يفهم منه أن التشابه تام إلا أن مزيدا من التأمل في التعريف يسقط ذلك الاحتمال.

---

13) معجم مقايس اللغة / لبس.

14) لسان العرب / لبس.

ولتوضيح هذا الأمر نأخذ مصطلح «**الصحيح**» على سبيل المثال:

- فيقصد به في علم الحديث: «الحديث المُسْنَد الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا مُعَلَّلا»[15].

- وهو في اللغة، كما حدده ابن الأنباري (ت: 577 هـ): «**الصحيح** من اللغة ما اتّصل سندُه بنقل العدْل الضابط عن مثله إلى منتهاه، على حد **الصحيح** من الحديث»[16].

يظهر - إلى حدود الآن - وكأننا بإزاء التشابه التام، إذ هناك اتحاد على مستوى اللفظ «الصحيح»، واتحاد كذلك على مستوى الدلالة، بحيث لم يكتف ابن الأنباري بإيراد نفس التعريف الذي تبناه علماء الحديث، بل أضاف عبارة: «على حد الصحيح من الحديث»[16]. فهل نسلم بهذا الأمر؟

إن وقفة نقدية عند التعريفين قد تغير النظرة؛ ذلك أنهما زاخران بالمصطلحات، بحيث إذا حذفنا الروابط يبقى التعريف مليئا بالمصطلحات.

إن ما يدفع في التعريفين باللبس إلى أقصاه، هو عبارة «**إلى منتهاه**». فهي تعني في اصطلاح الحديث أن «ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه»[17]. بينما يفيد عند علماء اللغة: العربي الفصيح في البادية الذي كانت تؤخذ عنه اللغة سماعا، لخلوها من الشوائب والفساد.

هذه نقطة، وهناك نقطة أخرى، وهي أن العدالة والضبط عند علماء الحديث مشروطان بعدة شروط لخصها ابن الصلاح (ت: 643 هـ) في قوله: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يُحتجّ بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلما بالغا عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفّل، حافظا إن حَدَّثَ من حِفْظه،

---

15) مقدمة ابن الصلاح: 151.

16) لمع الأدلة: 53.

17) اختصار علوم الحديث: 21.

ضابطا لكتابه إن حَدّثَ من كِتابه »[18].

وقد حاول بعض علماء اللغة أن يبينوا أن هذه الشروط التي اشترطها علماء الحديث هي نفسها عند علماء اللغة، فهذا ابن الأنباري يقول: « يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث لأن بها معرفة تفسيره وتأويله. فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله... فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يُقْبَل نقله »[19].

ومع ذلك، لم يطّرد عندهم الحرص على الالتزام بتلك الشروط. فقد جاء في (المزهر) ما يلي: « اعتُمِدَ في العربية على أشعار العرب. وهم كفار... وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يُحتجّ بقوله البلوغ، فأخذوا عن الصبيان...[20] وكذلك لم أرَهُم تَوَقّوا أشعار المجانين من العرب، بل رَوَوْها واحتجّوا بها، وكتب أئمة اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح مجنون ليلى »[21].

واضح إذن التقابل الموجود بين العناصر التالية:

مسْلم ≠ كافر

بالغ ≠ صبي

عاقل ≠ مجنون

وبهذا فإننا نخرج من التشابه الذي يكون ظاهره تاما إلى التشابه الذي يكون باطنه شبه تام، وهذا ما يوقعنا في اللبس.

---

18) مقدمة ابن الصلاح: 288.

19) لمع الأدلة: 180.

20) من ذلك مثلا قول الأصمعي « سمعت صبية بحمى ضرية يتراجزون، فوقفت وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب ما أسمع... » المزهر: 140/1.

21) المزهر: 140/1.

3. 3. دخول بعض مصطلحات هذا العلم في مصطلحات ذاك:

إن الصيغة الصرفية للتداخل هي: «التّفَاعُل»، والفعل منها «تَفَاعَلَ» يدل من ضمن ما يدل عليه على المشاركة: «وهي أن يشترك في الفعل اثنان أو أكثر، ويقتسماه لفظا ومعنى»[22].

وإذا أردنا أن نتحدث عن تداخل حقيقي وفعلي بين مصطلحات العلمين فالمفروض أن تكون مجموعة من مصطلحات علوم الحديث قد دخلت علوم اللغة، والعكس صحيح. إلا أن الشائع المعروف هو أن عينة من مصطلحات علوم الحديث هي التي دخلت علوم اللغة ثم استعملت فيها. ويتضح ذلك مما يلي:

3. 3. 1. السبق التاريخي:

ثبت تاريخيا أن الحديث، وعلومه ومصطلحاته، كانت العناية به رواية وتأليفا ودرسا وتدريسا قبل العناية باللغة وعلومها ومصطلحاتها. وذلك راجع أساسا لجلالة قدره، وعظيم شأنه. أو ليس هو المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن؟!..

3. 3. 2. ما أكده العلماء والدارسون أنفسهم قديما وحديثا:

3. 3. 2. 1. في القديم:

ويتجلى ذلك من خلال أمرين اثنين:

أولهما: تصريح بعض من صنفوا في علوم اللغة بمحاكاتهم لعلوم الحديث، كقول السيوطي في مقدمة كتابه المزهر: «هذا عِلْمٌ شريف ابتكرتُ ترتيبه واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها **حاكيت به علوم الحديث** في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع»[23].

---

22) علم الصرف، 123.

23) المزهر: 1/1.

وثانيهما : إيراد بعض علماء اللغة مجموعة من مصطلحات أهل الحديث على سبيل التشبيه. قال ابن الأنباري: « يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا... **كما** يشترط في نقل الحديث »[24]. وجاء من ضمن شرائط لزوم اللغة « عدالة الناقلين **كما** تعتبر عدالتهم في الشرعيات »[25].

3. 3. 2. 2. في العصر الحديث :

جارى كثير من الدارسين المحدثين العلماء الأقدمين في القول بأن علوم الحديث قد أثرت كثيرا من جهة المصطلح، في علوم اللغة. وسنكتفي هنا بإيراد هذه الآراء على سبيل التمثيل فقط :

3. 3. 2. 2. 1. رأي الدكتور صبحي الصالح :

أوضح د. صبحي التأثير الكبير لعلوم الحديث على علوم اللغة وغيرها، فقال : « ما من تيار فكري إسلامي إلا وله من عدوى الحديث حظ معلوم، إن لم يكن فيما حمله تراث النبوة من وصايا وحِكم وتعاليم، ففي طرق التحمّل والأداء، وشروط الرواية والرواة، ومقاييس النقد والتجريح، وأساليب التصنيف والتخريج، ومعايير الموازنة والترجيح. فهذه كلها دخلت شواهد النحو، وسادت أبحاث اللغة، وارتفعت إلى أخبار الأدب، وتركت في الجميع أصداءها الشداد، عن طريق الرواية والإسناد »[26].

3. 3. 2. 2. 2. رأي الدكتور فاروق حمادة :

ذهب د. حمادة في بحث له بعنوان : « تأسيس المصطلح النقدي بين المحدّثين والأدباء » إلى القول : « إن نشأة المصطلح اللغوي والأدبي بدأت تشيع في

---

24) لمع الأدلة : 180.

25) المزهر : 58/1.

26) علوم الحديث ومصطلحه : 322.

منتصف القرن الثاني مع الخليل بن أحمد ولداته وتلامذته، وكان تأثير المصطلح الحديثي فيهم بارزا جدا، بحكم تكوينهم وانتمائهم وسيطرة المحدِّثين على الساحة الفكرية، ثم بتشابه الهدف الذي رامه الأدباء، فقد رام الأدباء توثيق النصوص، وجمع اللغة من مصادر صحيحة معتمدة، كما رام المحدثون توثيق السنة وجمعها من أصح سبيل »[27].

3. 3. 2. 2. 3. رأي الدكتور شرف الدين علي الراجحي:

دافع د. شرف الدين في أطروحته/ كتابه « مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب » على رأيه الذي اقتنع فيه بأن مجموعة من مصطلحات علوم الحديث قد دخلت علوم اللغة واستعملت فيها. وقد عبر عن ذلك في المقدمة موضحا منهجه بقوله: « والمنهج الذي اتبعته هو أن أبدأ بدراسة قضية من القضايا عند علماء الحديث، مما رأيت لها تأثيرا في علوم اللغة، فأوضح مفهومها وما نتج عنها من مصطلحات ومن معايير، ثم أطبق ذلك كله على الدرس اللغوي بأن أتتبع الطريقة والمصطلح والعبارة أيضا »[28].

إذا كانت كل هذه الآراء ـ قديما وحديثا ـ تؤكد على أثر علوم الحديث، في مجال المصطلح في علوم اللغة، فإن سؤالا آخر يطرح الآن وهو: ألم تؤثر علوم اللغة، بدورها ـ في نفس المجال ـ في علوم الحديث؟

إنه سؤال يحتاج إلى إجابة دقيقة. ولعل الله ييسر لنا السبيل للبحث فيه مستقبلا.

---

27) كتاب: ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم: 395.

28) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: 7.

خاتمة

نستلهم قولة السيوطي التي انطلقنا منها: «وعلم الحديث واللغة أخوان يجريان من واد واحد»[29] لنقول ـ مستعينين بالعلوم التي تدرس الإنسان من حيث خَلْقُه وخُلُقُه وتكوينه وأثر الوارثة فيه ـ إن هذين الأخوين:

أ ـ إما أن يكونا توأمين حقيقيين: وفي هذه الحالة نجد تشابها كبيرا بينهما لدرجة يصعب معها التمييز بينهما. ويقابل هذه الحالة في مجال المصطلح، ذلك الوجه من التشابه الذي سميناه التشابه التام.

ب ـ وإما أن يكونا توأمين غير حقيقين: وفي هذه الحالة، وعلى الرغم من وجود ملامح مشتركة بينهما، فإن التدقيق وطول النظر يجعلنا نميز بين كل توأم على حدة. وهنا نكون، في مجال المصطلح، بإزاء الوجه الثالث، الذي هو التشابه شبه التام.

ج ـ وإما أن يكونا من نفس الأبَوَيْن مع تباعد بين الولادتين: فهما وإن كانا يحملان نفس الاسم العائلي، فإن لكل واحد منها ملامحه الخاصة، وطباعه المميزة. وفي هذه الحالة نكون، في مجال المصطلح، بإزاء الوجه الثاني وهو التشابه الجزئي.

---

29) المزهر: 312/2.

لائحة المصادر والمراجع

أ ـ الكتب

1) اختصار علوم الحديث: ابن كثير. تحقيق أحمد محمد شاكر. ط. 2. 1370 هـ 1951م.

2) سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده. مصر. 1953م.

3) علم الصرف: د. فخر الدين قباوة. القسم الأول في تصريف الأسماء والأفعال. ط. 1. 1401 هـ ـ 1981م.

4) علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي الصالح. دار العلم للملايين، بيروت. ط. 18. 1991م.

5) كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي الفاروقي. تحقيق. د. لطفي عبد البديع. ج1. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة. طبع مكتبة النهضة المصرية. مطبعة السعادة. (سلسلة تراثنا). 1963م.

6) لسان العرب المحيط: ابن منظور. إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي. دار لسان العرب. بيروت 1970م.

7) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات ابن الأنباري. تحقيق: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. دمشق. 1957م.

8) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: العلامة السيوطي. شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. منشورات المكتبة العصرية صيدا. بيروت. 1408 هـ ـ 1987م.

9) مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ: د. الشاهد البوشيخي. ط. 1. منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت. 1402 هـ ـ 1982م.

10) مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: د. شرف الدين علي الراجحي. ط. 1. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. 1983م.

11) معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون. ط. 1. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي. القاهرة. 1371 هـ.

12) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: تحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ). سلسلة: ذخائر العرب. رقم 64. دار المعارف بمصر. 1990م.

ب ـ مجلة

13) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس. عدد خاص بندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم. ع: 4 س. 1409 هـ ـ 1988م. مطبعة المعارف الجديدة الرباط. وفيها بحث د. فاروق حمادة بعنوان: «تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء من ص: 385 إلى ص 403.